

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس الأستاذ محمد الرقاد

وعضوية القضاة السادة

عبد الله سلمان ، عبد الفتاح العواملة ، عادل الخصاونة ، د. عرار خريس

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/١٠٥٥

المميز / نزيل بمركز إصلاح وتأهيل السوافة .
المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٣١ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٣/٥٩٨ فصل ٢٠٠٣/٧/٢٢ القاضي بتعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية هتك العرض طبقاً للمادة ٢/٢٩٦ عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) عقوبات لتصبح جناية هتك العرض طبقاً للمادة ٢/٢٩٨ عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) عقوبات ذلك أن المجني عليها لم تكمل الثانية عشرة من عمرها .

وعليه تقرر المحكمة وعملاً بالمادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجناية هتك العرض طبقاً للمادة ٢/٢٩٨ عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) عقوبات وفق ما عدلت وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً بأحكام المادتين ٢/٢٩٨ و ٣٠٠ عقوبات تقرر المحكمة وضع المجرم بالشاقة المؤقتة مدة ست سنوات وثمانية أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف كون المجرم عم المجني عليها .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

- أولاً : القرار المميز جاء مجحفاً بحقي .
- ثانياً : إن المشتكي قام بإسقاط حقه الشخصي أمام المحكمة .
- ثالثاً : إنني شاب في مقتبل العمر ولا يوجد ضدي أية أسبقيات وأني بريء من التهمة .
- رابعاً : المشتكي هو شقيقي وقد لفق لي التهمة كيداً بسبب مشاكل عائلية .

خامساً : المشتكى طلب من والدي أن يسجلا البيت باسمه في مقابل إسقاط حقه عني وأنه لا يزال يحاول .

لهذه الأسباب يلتزم المميز بقبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٣ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها رد التمييز المقدم من المميز من حيث الشكل والموضوع وتأييد القرار المميز .

بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٣٠ رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف القضية الجنائية رقم ٢٠٠٣/٥٩٨ فصل ٢٠٠٣/٧/٢٢ إلى محكمتنا كونها مميزة بحكم القانون عملاً بالمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدئياً بأن الحكم الصادر فيها والقاضي (بتعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية هناك العرض خلافاً للمادة ٢/٢٩٦ عقوبات وبدلالة المادة ٣٠٠ عقوبات إلى جنائية هناك العرض خلافاً للمادة ٢/٢٩٨ عقوبات وبدلالة المادة (٣٠٠) عقوبات وتجريم المتهم

بجنائية هناك العرض خلافاً للمادة ٢/٢٩٨ عقوبات وبدلالة المادة ٣٠٠ عقوبات وفق ما عدلت وعملاً بذات المادتين تقرر المحكمة وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ست سنوات وثمانية أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف) جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسبباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه والوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتصقاً بتأييده .

بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٥ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها تأييد الحكم المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أحالت المتهم إلى ذات المحكمة لمحاكمته عن جنائية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة ٢/٢٩٦ وبدلالة المادة ٣٠٠ من قانون العقوبات .

وتتلخص وقائع الدعوى كما وردت بإسناد النيابة العامة أن المتهم

المولودة بتاريخ

هو عم المجني عليها

١٩٩٧/١٠/٢٧ وأنه بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٢ وأثناء وجود المتهم في منزل أهله وبرفقته

المجني عليها قام المتهم بتنزيل كلسونها وأخرج قضيبه من بنطلونه ووضعها على مؤخرتها وقام بتحريكه حتى استمنى على الأرض ولدى عودة والد المجني عليها من عمله أخبرته ابنته بما حصل وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبتدقيق البينة المقدمة والمستمعة وجدت محكمة الجنايات الكبرى أن واقعة الدعوى وكما تحصلتها وقنعت بها تتلخص في أنه في يوم ٢٢/٥/٢٠٠٣ وأثناء تواجد المجني عليها المولودة بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٩٧ في منزل المتهم والذي هو عمها وتلعب مع القط قام بتنزيل كلسونها وأخرج قضيبه من سحاب بنطلونه ووضعها على مؤخرتها وحركه عليها إلى أن استمنى وأعطاهما خمسة قروش بعد أن ألبسها الكلسون وبعد عودة المجني عليها إلى منزلها أخبرت والديها بما حصل معها من المتهم وبعد تقديم الشكوى وإجراء التحقيقات جرت الملاحقة .

طبقت المحكمة القانون على الوقائع التي خلصت إليها وقضت بتعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جنائية هتك العرض طبقاً للمادة ٢/٢٩٦ ودلالة المادة ٣٠٠ من قانون العقوبات إلى جنائية هتك العرض طبقاً للمادة ٢/٢٩٨ ودلالة المادة ٣٠٠ من ذات القانون لأن فعل المتهم لم يقتصر بأي عنف أو تهديد وتأسيساً على ما تقدم وعملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية قررت تجريم المتهم بجنائية هتك العرض طبقاً للمادة ٢/٢٩٨ ودلالة المادة ٣٠٠ عقوبات وفق ما عدلت وعطفاً على قرار التجريم وعملاً بأحكام المادتين المذكورتين قررت وضع المجرم بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وثمانية أشهر محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرض المحكوم عليه بهذا القرار وطعن فيه تمييزاً للأسباب المبسطة باللائحة المقدمة منه بتاريخ ٣١/٨/٢٠٠٣ . ومن حيث نجد أن القرار المطعون فيه قد صدر وجاهياً بحق الطاعن بتاريخ ٢٢/٧/٢٠٠٣ فإن ما ينبني على ذلك أن الطعن مقدم بعد فوات المهلة القانونية المنصوص عليها في المادة ١٣/أ من قانون محكمة الجنايات الكبرى وهي خمسة عشر يوماً من تاريخ تفهيم الحكم إذا كان وجاهياً ومن تاريخ تبليغه إن كان غائباً الأمر الذي يتعين معه رد الطعن شكلاً .

وعن كون الحكم مميزاً بحكم القانون نجد من حيث الواقعة المستخلصة أن محكمة الجنايات الكبرى قامت بتسمية البينة التي اعتمدتها في تكوين قناعتها وقامت بسرد ملخص لهذه البينات في متن قرارها وأن هذه البينة هي بينة قانونية ولها أصل ثابت في الدعوى وأن

الواقعة الجرمية مستخلصة استخلاصاً سليماً ومقبولاً ويعزز هذه القناعة أقوال المجني عليها ووالدها وأقوال المتهم الطاعن لدى المدعي العام التي جاء فيها :
(كانت المجني عليها مدة على كنباية في منزل والدي وكانت ترتدي تنورة قصيرة وكانت تلعب مع القطط وكان كلسونها ظاهراً وقمت بتنزيل الكلسون عنها وقمت بإخراج قضيبتي من سحاب البنطلون الذي كنت ارتديه وقمت بوضع قضيبتي على مؤخرتها لمدة دقيقة وبعد ذلك قمت بإعطائها مبلغ خمسة قروش وأخبرت أهلها بذلك وراجعتني والدها واعترفت أمامه بذلك وأني مذنب ونادم عن فعلتي).

أما من حيث التطبيقات القانونية فإننا نجد أن ما قام به المميز من تشليح المجني عليها كلسونها ووضع قضيبه على مؤخرتها وتحريكه حتى استمنى إنما يشكل سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض طبقاً لأحكام المادة ٢٩٨/٢ وبدلالة المادة (٣٠٠) من قانون العقوبات ذلك أن أفعال المميز قد استطلت إلى مكان عورة في جسم المجني عليها يحرص الناس على سترها والذود عنها وأنها بلغت درجة كبيرة من الفحش أخلت معها بعاطفة الحياء العرضي للمجني عليها ومن حيث أن المحكمة قد استظهرت أركان الجريمة استظهاراً سائغاً ومقبولاً وإن إجراءات المحاكمة تمت وفقاً للقانون وخلا الحكم من أي عيب أو خطأ في تطبيق القانون وصدر الحكم عن المحكمة المختصة بإصداره وأن العقوبة المفروضة على المميز تقع ضمن حدها القانوني وعليه يكون الحكم موافقاً للقانون ولا يشوبه أي عيب من العيوب المنصوص عليها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية يستدعي نقضه مما يتعين معه تأييده .

إلا أننا نجد أن والد المجني عليها قد تقدم باستدعاء يسقط فيه حقه الشخصي عن المميز ولا يرغب بمجازاته .

وحيث أن هذا الاستدعاء لم يعرض على محكمة الجنايات الكبرى أثناء نظر الدعوى وعليه فإنه يتوجب نقض القرار المطعون فيه لإتاحة الفرصة لمحكمة الموضوع للنظر فيه والتثبت من صدوره عن والد المجني عليها ومن ثم تقرير فيما إذا كان هذا الإسقاط يصلح أن يكون سبباً مخففاً تقديرياً أم لا .

لذلك نقرر بالإتفاق :

١- رد طعن المميز شكلاً .

٢- نقض القرار المميز من حيث مقدار العقوبة وتأييده فيما عدا ذلك من حيث الواقعة الجرمية والتطبيقات القانونية .

٣- إعادة الأوراق إلى محكمة الجنايات الكبرى وذلك للنظر في موضوع إسقاط الحق الشخصي وبيان فيما إذا كان ذلك يصلح أن يكون سبباً مخففاً تقديرياً أم لا ومن ثم إصدار القرار المقتضى .

قراراً صدر بتاريخ ٢٩ رمضان سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٣/١١/٢٠٠٣م

الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

ل/م